

أعلن عن عدم زيادة في الرواتب إلا عند تأمين الموارد اللازمة

حسون لـ«البناء» و«توب نيوز»: موازنة عام 2015 بلغت 1554 مليار ليرة سورية ووفرت ما يعادل 94599 وظيفة

محمد أنور المصري - دمشق

في إطلالته الإعلامية الأولى قبل إقرار موازنة الدولة السورية لعام 2015، أعلن رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب السوري حسين حسون، في حديث إلى «البناء» و«توب نيوز»، عن أنّ «لا زيادة في الرواتب والأجور، إلا في حال تأمين الموارد اللازمة لمثل هذه الزيادة»، وأشار إلى أنّ «الموازنة العامة للدولة لعام 2015 وفرت ما يعادل 94599 فرصة عمل».

وبين مؤيد ومعارض (ومعتز) على البيان المالي، ناقشت لجنة الموازنة والحسابات على مدار أسبوعين بيان الموازنة العامة للدولة لعام 2015.

وما بين أحاديث الشارع حول زيادة مرتبة للأجور، تحدث رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب حسين عن تفاصيل الموازنة بالأرقام.

● على مدار أسبوعين كنتم تناقشون البيان الحكومي - جميع وزراء الدولة. كيف قرأت ما قدم في البيان؟

«لا شك في أنّ الحكومة مشغورة قدمت بيانها المالي حول موازنة الموازنة العامة للدولة لعام 2015، ضمن المهلة الدستورية. وهذا يدل أنّ سورية بخير.»

وهي في الوقت ذاته، رسالة واضحة للأعداء قبل الأصدقاء على أنّ الاقتصاد السوري ومؤسسات الدولة أيضاً بخير مهما طاولتها يد التخريب والإجرام، وهو بيان شامل يلقي جميع حاجات ومطالبات الشعب فيما إذا قامت الحكومة بتفكيك ضغوطه.

● ما هو الفرق الذي لمستته بين

البيان المالي 2014 - 2015؟

«في الحقيقة هناك جملة من الفرقات بين البيان المالي لعام 2014 - 2015، ومن أهمها: زيادة حجم الموازنة من مبلغ 1390 ملياراً في عام 2014 إلى مبلغ 1554 مليار ليرة سورية في عام 2015، بزيادة قدرها 164 ملياراً، أي بنسبة 11.8 في المئة.»

كما تمت زيادة الإنفاق الاستثماري من مبلغ 380 ملياراً في عام 2014 إلى مبلغ 410 ملياراً ليرة سورية في عام 2015، بزيادة قدرها 30 ملياراً، أي بنسبة قدرها 7.9 في المئة.

● وتمت زيادة مبلغ الدعم الاجتماعي من مبلغ 615 ملياراً في عام 2014

جاهزون للرد على أي جهة تدعي بأن لجنة الموازنة والحسابات منعتهما من الحصول على الأرقام

إلى مبلغ 983.5 مليار ليرة سورية في عام 2015، بزيادة قدرها 368.5 ملياراً.

إضافة إلى رصد مبلغ 179.89 ملياراً كمساعدات احتياطية للاستثمارية في عام 2015، مقابل 148 ملياراً في عام 2014، بزيادة قدرها 31.89 ملياراً.

ويلج إجمالي الموازنة العامة المقدره بما فيها الفروض الخارجية مبلغ 992.28 مليار ليرة سورية في عام 2015، في حين كانت في عام 2014 تمثل مبلغ 883.38 ملياراً، بزيادة قدرها 108.9 ملياراً إضافة إلى أمور أخرى كثيرة.

● الجميع يقول إنّ البيان الحكومي أغفل الجانب الخدمي، كيف تلحق؟

«لو عدنا إلى البيان المالي وتحديداً في الصفحة 13 منه وفي بند اعتمادات العمليات الاستثمارية لرأينا وبكل وضوح أنّ إجمالي العمليات الاستثمارية بلغ 410 مليار ليرة سورية موزعة على قطاعات الدولة كافة. وكان نصيب الإدارة المحلية والبيئية ما نسبته 4.79 في المئة من المبلغ المشار إليه أعلاه، وهذه النسبة تمثل مبلغ 19.624.150 مليار ليرة سورية، وهي تأتي ثاني نسبة بعد قطاع الكهرباء في الأهمية والأولوية، علماً أنّ قطاع الإدارة المحلية، وهو القطاع المعنى بتقديم الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى ما تم رصد التعليم والموارد المائية والبيئية وغيرها.»

● براءك هل شمل البيان المالي إجراءات فاعلة لزيادة كفاءة الإنفاق العام؟

«في مجال الشؤون الاجتماعية يرى بعض المتابعين بأنّ البيان أغفل موضوع الناخبين؟

«في الواقع، انطلقت الحكومة في بناء موازنتها من أهداف وأولويات عدة، يأتي في مقدمها أولاً الاستقرار على تأمين مستلزمات قوتنا المسلحة لمكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والأمان لربوع الوطن، وثانياً، تأمين مستلزمات الإغاثة، والإيواء،



حسون متحدّثاً إلى الزميل المصري

في المئة عما كانت عليه في عام 2014. علماً أنّ حجم الإنفاق العام يشكل 73.62 في المئة من حجم الموازنة العامة للدولة لعام 2015، وهذه النسبة دليل واضح على زيادة فاعلية كفاءة الإنفاق العام.

● لسأذا افترض براءك البيان الجديد إلى عدم إدراج أية مشاريع جديدة؟

«نحن في لجنة الموازنة لنا توصية بهذا المجال مفادها زيادة مراكز الإيواء وتجهيزها بمستلزمات الإيواء، وتقديم المساعدات الإنسانية للمهجرين، وإيجاد صيغ قانونية، بحيث يتم توزيع المساعدات الإنسانية والسلل الغذائية ومواد الدعم بالتساوي بين المواطنين.»

● انتقد معظم الأعضاء موضوع الموازنة التي خصصت لتعيين الشباب وخاصة أسر الشباب؟

«لقد وفرت الموازنة العامة للدولة لعام 2015 ما يعادل 94599 فرصة عمل موزعة على الشكل التالي: 48649 فرصة عمل في القطاع البراري و20950 فرصة عمل في القطاع الاقتصادي و25000 فرصة عمل لذوي الشهداء، ونتمنى على الحكومة إيلاء الشباب الأهمية القصوى في التوظيف والاستخدام.»

● ورد في البيان المالي «التركيز على دعم المشاريع الزراعية»، وأوضح كثير من أعضاء المجلس أنّ هناك معاناة من الفلاحين في كثير من المناطق السورية في ظل غياب الدعم لهم؟

«هذا صحيح، وكما تعلمون هناك أكثر من 60 في المئة من السكان يعملون في القطاع الزراعي، وهذا القطاع يعتبر عنوان الأمن الغذائي، وهو مصدر مهم من مصادر قوة الاقتصاد الوطني، إذ إنّ مساهمته بنسبة 18 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.»

إلا أنّنا شهدنا خلال الفترة الأخيرة، تراجعاً ملموساً لدوره، أو ربما يعزى الأمر في ذلك لأمر عدة، منها ما هو موضوعي ومنها ما هو غير موضوعي، فالأسباب الموضوعية قد تعود للتغيرات المناخية كقلة الأمطار، وانخفاض مناسيب المياه الجوفية، والجفاف، والتصحر، وتلجح التربة، وقلة المراعي وغيرها من أسباب، إضافة إلى عمليات التخريب، والدمار الذي لحق بالمنشآت الزراعية العامة

والخاصة، كل هذا أثر على القطاع الزراعي وجميع العاملين فيه. إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبنود، ومحروقات، وأجور نقل الإنتاج، وارتفاع أسعار قيمة الأعلاف والأدوية أيضاً وغيرها كثير.

● هذا الواقع يحتم على الحكومة ضرورة دعم الفلاحين في شكل خاص والقطاع الزراعي في شكل عام، وذلك بشقيه النباتي والحيواني، وتشجيع الاستثمار فيه وإقامة صناعات ريفية له، كصناعة زيت الزيتون - والعصائر، والخبان ومشتقاته، إلى غير ذلك من صناعات.

● في مجال الشؤون الاجتماعية يرى بعض المتابعين بأنّ البيان أغفل موضوع الناخبين؟

«في الواقع، انطلقت الحكومة في بناء موازنتها من أهداف وأولويات عدة، يأتي في مقدمها أولاً الاستقرار على تأمين مستلزمات قوتنا المسلحة لمكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والأمان لربوع الوطن، وثانياً، تأمين مستلزمات الإغاثة، والإيواء،

والاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وتحسين مستوى الواقع المعيشي، وهذا دليل على اهتمام الحكومة بموضوع كل الناخبين والمهجّرين. ونتمنى على الحكومة الإبقاء على أعضاء مجلس الشعب دائماً نظماً لتحقيقها في ظل هذه الظروف.

كما تم رصد الاعتمادات اللازمة لإعادة الإعمار بهدف عودة المهجرين إلى بيوتهم وتأمين الخدمات العامة لهم حيث تم رصد 50 ملياراً لهذه الغاية.

وهناك مشاريع قائمة لدى كثير من الوزارات منها الزراعة والصناعة والموارد المائية والسياحة والصحة والتعليم وغيرها ورصدت لها الاعتمادات الاستثمارية اللازمة. ولكن في حال عدم كفاية هذه الاعتمادات المصددة لهذه المشاريع فقد قامت الحكومة برصد مبلغ 179.89 ملياراً ليرة سورية باعتبارها احتياطية للمشاريع الاستثمارية تضاف للجهات العامة إذا ارتفعت نسب التنفيذ لديها.

● ورد في البيان المالي «التركيز على دعم المشاريع الزراعية»، وأوضح كثير من أعضاء المجلس أنّ هناك معاناة من الفلاحين في كثير من المناطق السورية في ظل غياب الدعم لهم؟

«هذا صحيح، وكما تعلمون هناك أكثر من 60 في المئة من السكان يعملون في القطاع الزراعي، وهذا القطاع يعتبر عنوان الأمن الغذائي، وهو مصدر مهم من مصادر قوة الاقتصاد الوطني، إذ إنّ مساهمته بنسبة 18 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.»

● كلمة تقولها للمواطن السوري حول الموازنة للعام المقبل؟

«أتمنى عودة الأمن والأمان إلى ربوع وطننا الحبيب الذي دفع ثمننا غالباً نتيجة تكالب قوى الشر والطغيان من قبل دول غربية واقتصادية وعربية رجعية وانداتهم المرتزقة من تكفيريين وفلاميين ومنظرين ماروسا كل أنواع القتل والإجرام والتدمير وسفك الدم السوري الغالي كل ذلك من أجل أن يهيأت هيئات من ذلك المنة لن نساهم ولن نهانج وسنستمر في مقاومة كل أشكال الإرهاب والإرهابيين حتى نطهر تراب الوطن من رجسهم

● قضايا المرأة كثيرة - وبخاصة أنها ملخت متروك المجال السياسي - لسأذا لا يتم إنشاء وزارة تلتخص بشؤون المرأة؟

«حقيقة أنا مع هذا التوجه وأدعو إلى إحداث وزارة خاصة للمرأة وتعنى بشؤون المرأة وتنظيم الأسرة إيجابياً للحد من التفجر السكاني المتزايد بإطارها وبخاصة لدى الطبقات الريفية، مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية، والمسألة التربوية والاجتماعية، وبالطالة المتزايدة، والجريمة التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، لذلك فإننا إننا من أنصار المرأة وأدعو إلى إحداث مثل هذه الوزارة عاجلاً.»

● شريحة المتقاعدین تسأل لسأذا لم يتم إدراج بند ضمن الموازنة حول الترفيع الخاص بهم؟

«إن الأنظمة والقوانين المرعية للدولة لعام 2015 موازنة إن هذه الموازنة قد تكون دون مستوى رغباتهم وانتميتهم، لكنها كافية وملئمة وتغطي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لكن المشكلة لا تكمن في بنود الموازنة وأرقامها وحجم المبالغ والاعتمادات المرصدة لها، وإنما تكمن في إجراءات التطبيق والتنفيذ والمتابعة والإنجاز على أرض الواقع، وتحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية والإنسانية، وفي السياسات الاقتصادية والتنموية والأدوات والإجراءات التي تتصل بالجوانب المالية والتفدية والاستثمارية والتمويلية والتجارية والتشغيلية والتي لا بد من أنّ تعكس في مضمونها طبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية وهنأتها الاستراتيجية، وإن تتعامل معها كواقع وإكطار قائم بالفعل كي تتمكن من استيعابه والإحاطة بتفاصيله والعمل من خلاله، انطلاقاً من الوقت ذاته لتطوير هذا الواقع لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية. وشعبنا الأبى الوفي ينتظر منا الكثير ويتطلع إلى غد مشرق ومستقبل أفضل معلقاً آمالاً كثيرة على هذه الموازنة وهنا يتوجب على الحكومة بذل المزيد من الجهد والإمكانات، والعمل على ترجمة آمالهم ومانيتهم إلى واقع ملموس، انطلاقاً من أرقام هذه الموازنة بما تضمنه من خطط ومشاريع وبرامج وسياسات على أنّ يكون المواطن السوري هو الهدف الرئيسي والأساسي لتلبية حاجاته ومتطلباته وفق ما وجه به رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد.

● هل تبشر المواطنين بزيادة قريبة للرواتب؟

«لن أكون سادجاً إلى هذه الدرجة، لأن زيادة الرواتب والأجور تعني إحداث نفقة وهذه النفقة يجب أن يعادها تحقيق إيرادات يقابلها، وحيث إن الموارد محدودة جداً وبخاصة في مثل هذه الظروف الصعبة التي نمر بها إلا أننا في حال حالياً هذا الأمر غير وارد إلا في حال تأمين الموارد اللازمة لمثل هذه الزيادة.»

● إحدى وسائل الإعلام اتهمت لجنة الموازنة والحسابات بأنها تطالب من مديريه عدم نشر بعض الأرقام كيف ترد؟

«هذا الأمر لم يحدث على الأقل من حيثنا نحن هيئة مكتب لجنة الموازنة والحسابات، علماً أنّنا في

البناء

اجتماع اقتصادي حول سلامة الغذاء واعتداء على فريق «الصحة» في صبرا

شقير: لطرح الحلول وعدم التسبب بالمزيد من المشاكل أبو فاعور: استمرار حملة سلامة الغذاء أيا تكن المضاعف والعقبات



خلال الاجتماع الاقتصادي الموسع في غرفة بيروت (تتوز)

«هناك نقص كبير في الموارد البشرية والتجهيزات في وزارة الغذاء يتطلب التوظيف في أجهزة الدولة.»

وإذ اعتبر أنّ «ما تم اكتشافه ليس اعتداء على القطاع الخاص إنما لتطبيق القوانين وحماية جيدة والفحوصات تجريها وفق أدق لمعالجة ما نتج من طريق تعزيز الفرق المراقبة»، وأكد أنّ «المختبرات العام»، ودعا إلى «تعاون الجميع في سلامة الغذاء، الذي نأمل بأن يبصر النور قريباً».

وأكد «ضرورة معالجة هذا الموضوع في شكل واقعي وعقلاني، بحيث لا يؤثر ذلك على سمعة لبنان المعالي في هذه الحملة على أنّ تحقق أهدافها المرجوة. نشدد على الاستثمار من دون أن نضرب الاقتصاد الوطني وسعة لبنان في الخارج.. وتابع: «نحن اليوم في حاجة إلى حملة علاقات عامة حول العالم من أجل تلميع سمعة المؤسسات الغذائية اللبنانية. إنّ العلاقات السياسية أوصلت البلاد إلى ما نحن عليه، الخلافات حول المياه، الكهرباء، البنية التحتية، حتى قانون سلامة الغذاء الموجود في المجلس النيابي من أكثر من 10 سنوات.»

● كلمة تقولها للمواطن السوري حول الموازنة للعام المقبل؟

«أتمنى عودة الأمن والأمان إلى ربوع وطننا الحبيب الذي دفع ثمننا غالباً نتيجة تكالب قوى الشر والطغيان من قبل دول غربية واقتصادية وعربية رجعية وانداتهم المرتزقة من تكفيريين وفلاميين ومنظرين ماروسا كل أنواع القتل والإجرام والتدمير وسفك الدم السوري الغالي كل ذلك من أجل أن يهيأت هيئات من ذلك المنة لن نساهم ولن نهانج وسنستمر في مقاومة كل أشكال الإرهاب والإرهابيين حتى نطهر تراب الوطن من رجسهم

● قضايا المرأة كثيرة - وبخاصة أنها ملخت متروك المجال السياسي - لسأذا لا يتم إنشاء وزارة تلتخص بشؤون المرأة؟

«حقيقة أنا مع هذا التوجه وأدعو إلى إحداث وزارة خاصة للمرأة وتعنى بشؤون المرأة وتنظيم الأسرة إيجابياً للحد من التفجر السكاني المتزايد بإطارها وبخاصة لدى الطبقات الريفية، مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية، والمسألة التربوية والاجتماعية، وبالطالة المتزايدة، والجريمة التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، لذلك فإننا إننا من أنصار المرأة وأدعو إلى إحداث مثل هذه الوزارة عاجلاً.»

● شريحة المتقاعدین تسأل لسأذا لم يتم إدراج بند ضمن الموازنة حول الترفيع الخاص بهم؟

«إن الأنظمة والقوانين المرعية للدولة لعام 2015 موازنة إن هذه الموازنة قد تكون دون مستوى رغباتهم وانتميتهم، لكنها كافية وملئمة وتغطي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لكن المشكلة لا تكمن في بنود الموازنة وأرقامها وحجم المبالغ والاعتمادات المرصدة لها، وإنما تكمن في إجراءات التطبيق والتنفيذ والمتابعة والإنجاز على أرض الواقع، وتحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية والإنسانية، وفي السياسات الاقتصادية والتنموية والأدوات والإجراءات التي تتصل بالجوانب المالية والتفدية والاستثمارية والتمويلية والتجارية والتشغيلية والتي لا بد من أنّ تعكس في مضمونها طبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية وهنأتها الاستراتيجية، وإن تتعامل معها كواقع وإكطار قائم بالفعل كي تتمكن من استيعابه والإحاطة بتفاصيله والعمل من خلاله، انطلاقاً من الوقت ذاته لتطوير هذا الواقع لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية. وشعبنا الأبى الوفي ينتظر منا الكثير ويتطلع إلى غد مشرق ومستقبل أفضل معلقاً آمالاً كثيرة على هذه الموازنة وهنا يتوجب على الحكومة بذل المزيد من الجهد والإمكانات، والعمل على ترجمة آمالهم ومانيتهم إلى واقع ملموس، انطلاقاً من أرقام هذه الموازنة بما تضمنه من خطط ومشاريع وبرامج وسياسات على أنّ يكون المواطن السوري هو الهدف الرئيسي والأساسي لتلبية حاجاته ومتطلباته وفق ما وجه به رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد.

● هل تبشر المواطنين بزيادة قريبة للرواتب؟

«لن أكون سادجاً إلى هذه الدرجة، لأن زيادة الرواتب والأجور تعني إحداث نفقة وهذه النفقة يجب أن يعادها تحقيق إيرادات يقابلها، وحيث إن الموارد محدودة جداً وبخاصة في مثل هذه الظروف الصعبة التي نمر بها إلا أننا في حال حالياً هذا الأمر غير وارد إلا في حال تأمين الموارد اللازمة لمثل هذه الزيادة.»

● إحدى وسائل الإعلام اتهمت لجنة الموازنة والحسابات بأنها تطالب من مديريه عدم نشر بعض الأرقام كيف ترد؟

«هذا الأمر لم يحدث على الأقل من حيثنا نحن هيئة مكتب لجنة الموازنة والحسابات، علماً أنّنا في

أشار رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير إلى أنّ «من هنا طلبنا عدم إدخال البضائع الفاسدة والأدوية المزورة»، مشيراً إلى أنّنا «أول من اتخذ قرار تجميد عضوية الشركات المخالفة»، مضيفاً أنّ «حماية المواطن اللبناني وسلامته وحماية الاقتصاد، هما مبدآن لا يتناقضان»، لافتاً إلى أنّ «المسؤولية تكون من خلال طرح حلول وليس طرح مشاكل والتسبب بالمزيد».

كلام شقير جاء خلال اجتماع اقتصادي موسع عقد أول من أمس في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، خصّص ليبحث ملف سلامة الغذاء، وضم الهيئات الاقتصادية، والنقابات العاملة في مجال الغذاء، والصحة، والاقتصاد، والتجارة، والسياحة، والزراعة، والصناعة، والبيئة، وبدعوة من شقير.

واعتبر شقير أنّ «الراي العام اللبناني وأصحاب المؤسسات فريق واحد لديه مطالب من الدولة والكثير من الأسئلة، فهل أنّ تطبيق القانون سيكون موسعياً؟». وأضاف: «قبل التطبيق الحرفي للقوانين، نسأل هل أنّ المؤسسات تمتلك الإمكانيات الكافية والمعرفة المطلوبة؟ جميعكم تدركون حجم الفساد والترهل في إدارتنا الرسمية نتيجة الخلافات السياسية والبطافية، فهناك إجماع على ضرورة تأمين سلامة الغذاء في لبنان، نحن معكم يا أصحاب المعالي في هذه الحملة على أنّ تحقق أهدافها المرجوة. نشدد على الاستثمار من دون أن نضرب الاقتصاد الوطني وسعة لبنان في الخارج.. وتابع: «نحن اليوم في حاجة إلى حملة علاقات عامة حول العالم من أجل تلميع سمعة المؤسسات الغذائية اللبنانية. إنّ العلاقات السياسية أوصلت البلاد إلى ما نحن عليه، الخلافات حول المياه، الكهرباء، البنية التحتية، حتى قانون سلامة الغذاء الموجود في المجلس النيابي من أكثر من 10 سنوات.»

● كلمة تقولها للمواطن السوري حول الموازنة للعام المقبل؟

«أتمنى عودة الأمن والأمان إلى ربوع وطننا الحبيب الذي دفع ثمننا غالباً نتيجة تكالب قوى الشر والطغيان من قبل دول غربية واقتصادية وعربية رجعية وانداتهم المرتزقة من تكفيريين وفلاميين ومنظرين ماروسا كل أنواع القتل والإجرام والتدمير وسفك الدم السوري الغالي كل ذلك من أجل أن يهيأت هيئات من ذلك المنة لن نساهم ولن نهانج وسنستمر في مقاومة كل أشكال الإرهاب والإرهابيين حتى نطهر تراب الوطن من رجسهم

● قضايا المرأة كثيرة - وبخاصة أنها ملخت متروك المجال السياسي - لسأذا لا يتم إنشاء وزارة تلتخص بشؤون المرأة؟

«حقيقة أنا مع هذا التوجه وأدعو إلى إحداث وزارة خاصة للمرأة وتعنى بشؤون المرأة وتنظيم الأسرة إيجابياً للحد من التفجر السكاني المتزايد بإطارها وبخاصة لدى الطبقات الريفية، مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية، والمسألة التربوية والاجتماعية، وبالطالة المتزايدة، والجريمة التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، لذلك فإننا إننا من أنصار المرأة وأدعو إلى إحداث مثل هذه الوزارة عاجلاً.»

● شريحة المتقاعدین تسأل لسأذا لم يتم إدراج بند ضمن الموازنة حول الترفيع الخاص بهم؟

«إن الأنظمة والقوانين المرعية للدولة لعام 2015 موازنة إن هذه الموازنة قد تكون دون مستوى رغباتهم وانتميتهم، لكنها كافية وملئمة وتغطي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لكن المشكلة لا تكمن في بنود الموازنة وأرقامها وحجم المبالغ والاعتمادات المرصدة لها، وإنما تكمن في إجراءات التطبيق والتنفيذ والمتابعة والإنجاز على أرض الواقع، وتحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية والإنسانية، وفي السياسات الاقتصادية والتنموية والأدوات والإجراءات التي تتصل بالجوانب المالية والتفدية والاستثمارية والتمويلية والتجارية والتشغيلية والتي لا بد من أنّ تعكس في مضمونها طبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية وهنأتها الاستراتيجية، وإن تتعامل معها كواقع وإكطار قائم بالفعل كي تتمكن من استيعابه والإحاطة بتفاصيله والعمل من خلاله، انطلاقاً من الوقت ذاته لتطوير هذا الواقع لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية. وشعبنا الأبى الوفي ينتظر منا الكثير ويتطلع إلى غد مشرق ومستقبل أفضل معلقاً آمالاً كثيرة على هذه الموازنة وهنا يتوجب على الحكومة بذل المزيد من الجهد والإمكانات، والعمل على ترجمة آمالهم ومانيتهم إلى واقع ملموس، انطلاقاً من أرقام هذه الموازنة بما تضمنه من خطط ومشاريع وبرامج وسياسات على أنّ يكون المواطن السوري هو الهدف الرئيسي والأساسي لتلبية حاجاته ومتطلباته وفق ما وجه به رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد.

● هل تبشر المواطنين بزيادة قريبة للرواتب؟

«لن أكون سادجاً إلى هذه الدرجة، لأن زيادة الرواتب والأجور تعني إحداث نفقة وهذه النفقة يجب أن يعادها تحقيق إيرادات يقابلها، وحيث إن الموارد محدودة جداً وبخاصة في مثل هذه الظروف الصعبة التي نمر بها إلا أننا في حال حالياً هذا الأمر غير وارد إلا في حال تأمين الموارد اللازمة لمثل هذه الزيادة.»

● إحدى وسائل الإعلام اتهمت لجنة الموازنة والحسابات بأنها تطالب من مديريه عدم نشر بعض الأرقام كيف ترد؟

«هذا الأمر لم يحدث على الأقل من حيثنا نحن هيئة مكتب لجنة الموازنة والحسابات، علماً أنّنا في

أشار رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير إلى أنّ «من هنا طلبنا عدم إدخال البضائع الفاسدة والأدوية المزورة»، مشيراً إلى أنّنا «أول من اتخذ قرار تجميد عضوية الشركات المخالفة»، مضيفاً أنّ «حماية المواطن اللبناني وسلامته وحماية الاقتصاد، هما مبدآن لا يتناقضان»، لافتاً إلى أنّ «المسؤولية تكون من خلال طرح حلول وليس طرح مشاكل والتسبب بالمزيد».

كلام شقير جاء خلال اجتماع اقتصادي موسع عقد أول من أمس في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، خصّص ليبحث ملف سلامة الغذاء، وضم الهيئات الاقتصادية، والنقابات العاملة في مجال الغذاء، والصحة، والاقتصاد، والتجارة، والسياحة، والزراعة، والصناعة، والبيئة، وبدعوة من شقير.

واعتبر شقير أنّ «الراي العام اللبناني وأصحاب المؤسسات فريق واحد لديه مطالب من الدولة والكثير من الأسئلة، فهل أنّ تطبيق القانون سيكون موسعياً؟». وأضاف: «قبل التطبيق الحرفي للقوانين، نسأل هل أنّ المؤسسات تمتلك الإمكانيات الكافية والمعرفة المطلوبة؟ جميعكم تدركون حجم الفساد والترهل في إدارتنا الرسمية نتيجة الخلافات السياسية والبطافية، فهناك إجماع على ضرورة تأمين سلامة الغذاء في لبنان، نحن معكم يا أصحاب المعالي في هذه الحملة على أنّ تحقق أهدافها المرجوة. نشدد على الاستثمار من دون أن نضرب الاقتصاد الوطني وسعة لبنان في الخارج.. وتابع: «نحن اليوم في حاجة إلى حملة علاقات عامة حول العالم من أجل تلميع سمعة المؤسسات الغذائية اللبنانية. إنّ العلاقات السياسية أوصلت البلاد إلى ما نحن عليه، الخلافات حول المياه، الكهرباء، البنية التحتية، حتى قانون سلامة الغذاء الموجود في المجلس النيابي من أكثر من 10 سنوات.»

● كلمة تقولها للمواطن السوري حول الموازنة للعام المقبل؟

«أتمنى عودة الأمن والأمان إلى ربوع وطننا الحبيب الذي دفع ثمننا غالباً نتيجة تكالب قوى الشر والطغيان من قبل دول غربية واقتصادية وعربية رجعية وانداتهم المرتزقة من تكفيريين وفلاميين ومنظرين ماروسا كل أنواع القتل والإجرام والتدمير وسفك الدم السوري الغالي كل ذلك من أجل أن يهيأت هيئات من ذلك المنة لن نساهم ولن نهانج وسنستمر في مقاومة كل أشكال الإرهاب والإرهابيين حتى نطهر تراب الوطن من رجسهم

● قضايا المرأة كثيرة - وبخاصة أنها ملخت متروك المجال السياسي - لسأذا لا يتم إنشاء وزارة تلتخص بشؤون المرأة؟

«هناك نقص كبير في الموارد البشرية والتجهيزات في وزارة الغذاء يتطلب التوظيف في أجهزة الدولة.»

وإذ اعتبر أنّ «ما تم اكتشافه ليس اعتداء على القطاع الخاص إنما لتطبيق القوانين وحماية جيدة والفحوصات تجريها وفق أدق لمعالجة ما نتج من طريق تعزيز الفرق المراقبة»، وأكد أنّ «المختبرات العام»، ودعا إلى «تعاون الجميع في سلامة الغذاء، الذي نأمل بأن يبصر النور قريباً».

وأكد «ضرورة معالجة هذا الموضوع في شكل واقعي وعقلاني، بحيث لا يؤثر ذلك على سمعة لبنان المعالي في هذه الحملة على أنّ تحقق أهدافها المرجوة. نشدد على الاستثمار من دون أن نضرب الاقتصاد الوطني وسعة لبنان في الخارج.. وتابع: «نحن اليوم في حاجة إلى حملة علاقات عامة حول العالم من أجل تلميع سمعة المؤسسات الغذائية اللبنانية. إنّ العلاقات السياسية أوصلت البلاد إلى ما نحن عليه، الخلافات حول المياه، الكهرباء، البنية التحتية، حتى قانون سلامة الغذاء الموجود في المجلس النيابي من أكثر من 10 سنوات.»

● كلمة تقولها للمواطن السوري حول الموازنة للعام المقبل؟

«أتمنى عودة الأمن والأمان إلى ربوع وطننا الحبيب الذي دفع ثمننا غالباً نتيجة تكالب قوى الشر والطغيان من قبل دول غربية واقتصادية وعربية رجعية وانداتهم المرتزقة من تكفيريين وفلاميين ومنظرين ماروسا كل أنواع القتل والإجرام والتدمير وسفك الدم السوري الغالي كل ذلك من أجل أن يهيأت هيئات من ذلك المنة لن نساهم ولن نهانج وسنستمر في مقاومة كل أشكال الإرهاب والإرهابيين حتى نطهر تراب الوطن من رجسهم

● قضايا المرأة كثيرة - وبخاصة أنها ملخت متروك المجال السياسي - لسأذا لا يتم إنشاء وزارة تلتخص بشؤون المرأة؟

«حقيقة أنا مع هذا التوجه وأدعو إلى إحداث وزارة خاصة للمرأة وتعنى بشؤون المرأة وتنظيم الأسرة إيجابياً للحد من التفجر السكاني المتزايد بإطارها وبخاصة لدى الطبقات الريفية، مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية، والمسألة التربوية والاجتماعية، وبالطالة المتزايدة، والجريمة التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، لذلك فإننا إننا من أنصار المرأة وأدعو إلى إحداث مثل هذه الوزارة عاجلاً.»

● شريحة المتقاعدین تسأل لسأذا لم يتم إدراج بند ضمن الموازنة حول الترفيع الخاص بهم؟

«إن الأنظمة والقوانين المرعية للدولة لعام 2015 موازنة إن هذه الموازنة قد تكون دون مستوى رغباتهم وانتميتهم، لكنها كافية وملئمة وتغطي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لكن المشكلة لا تكمن في بنود الموازنة وأرقامها وحجم المبالغ والاعتمادات المرصدة لها، وإنما تكمن في إجراءات التطبيق والتنفيذ والمتابعة والإنجاز على أرض الواقع، وتحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية والإنسانية، وفي السياسات الاقتصادية والتنموية والأدوات والإجراءات التي تتصل بالجوانب المالية والتفدية والاستثمارية والتمويلية والتجارية والتشغيلية والتي لا بد من أنّ تعكس في مضمونها طبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية وهنأتها الاستراتيجية، وإن تتعامل معها كواقع وإكطار قائم بالفعل كي تتمكن من استيعابه والإحاطة بتفاصيله والعمل من خلاله، انطلاقاً من الوقت ذاته لتطوير هذا الواقع لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية. وشعبنا الأبى الوفي ينتظر منا الكثير ويتطلع إلى غد مشرق ومستقبل أفضل معلقاً آمالاً كثيرة على هذه الموازنة وهنا يتوجب على الحكومة بذل المزيد من الجهد والإمكانات، والعمل على ترجمة آمالهم ومانيتهم إلى واقع ملموس، انطلاقاً من أرقام هذه الموازنة بما تضمنه من خطط ومشاريع وبرامج وسياسات على أنّ يكون المواطن السوري هو الهدف الرئيسي والأساسي لتلبية حاجاته ومتطلباته وفق ما وجه به رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد.

● هل تبشر المواطنين بزيادة قريبة للرواتب؟

«لن أكون سادجاً إلى هذه الدرجة، لأن زيادة الرواتب والأجور تعني إحداث نفقة وهذه النفقة يجب أن يعادها تحقيق إيرادات يقابلها، وحيث إن الموارد محدودة جداً وبخاصة في مثل هذه الظروف الصعبة التي نمر بها إلا أننا في حال حالياً هذا الأمر غير وارد إلا في حال تأمين الموارد اللازمة لمثل هذه الزيادة.»

● إحدى وسائل الإعلام اتهمت لجنة الموازنة والحسابات بأنها تطالب من مديريه عدم نشر بعض الأرقام كيف ترد؟

«هذا الأمر لم يحدث على الأقل من حيثنا نحن هيئة مكتب لجنة الموازنة والحسابات، علماً أنّنا في

أشار رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير إلى أنّ «من هنا طلبنا عدم إدخال البضائع الفاسدة والأدوية المزورة»، مشيراً إلى أنّنا «أول من اتخذ قرار تجميد عضوية الشركات المخالفة»، مضيفاً أنّ «حماية المواطن اللبناني وسلامته وحماية الاقتصاد، هما مبدآن لا يتناقضان»، لافتاً إلى أنّ «المسؤولية تكون من خلال طرح حلول وليس طرح مشاكل والتسبب بالمزيد».

كلام شقير جاء خلال اجتماع اقتصادي موسع عقد أول من أمس في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، خصّص ليبحث ملف سلامة الغذاء، وضم الهيئات الاقتصادية، والنقابات العاملة في مجال الغذاء، والصحة، والاقتصاد، والتجارة، والسياحة، والزراعة، والصناعة، والبيئة، وبدعوة من شقير.

واعتبر شقير أنّ «الراي العام اللبناني وأصحاب المؤسسات فريق واحد لديه مطالب من الدولة والكثير من الأسئلة، فهل أنّ تطبيق القانون سيكون موسعياً؟». وأضاف: «قبل التطبيق الحرفي للقوانين، نسأل هل أنّ المؤسسات تمتلك الإمكانيات الكافية والمعرفة المطلوبة؟ جميعكم تدركون حجم الفساد والترهل في إدارتنا الرسمية نتيجة الخلافات السياسية والبطافية، فهناك إجماع على ضرورة تأمين سلامة الغذاء في لبنان، نحن معكم يا أصحاب المعالي في هذه الحملة على أنّ تحقق أهدافها المرجوة. نشدد على الاستثمار من دون أن نضرب الاقتصاد الوطني وسعة لبنان في الخارج.. وتابع: «نحن اليوم في حاجة إلى حملة علاقات عامة حول العالم من أجل تلميع سمعة المؤسسات الغذائية اللبنانية. إنّ العلاقات السياسية أوصلت البلاد إلى ما نحن عليه، الخلافات حول المياه، الكهرباء، البنية التحتية، حتى قانون سلامة الغذاء الموجود في المجلس النيابي من أكثر من 10 سنوات.»

● كلمة تقولها للمواطن السوري حول الموازنة للعام المقبل؟

«أتمنى عودة الأمن والأمان إلى ربوع وطننا الحبيب الذي دفع ثمننا غالباً نتيجة تكالب قوى الشر والطغيان من قبل دول غربية واقتصادية وعربية رجعية وانداتهم المرتزقة من تكفيريين وفلاميين ومنظرين ماروسا كل أنواع القتل والإجرام والتدمير وسفك الدم السوري الغالي كل ذلك من أجل أن يهيأت هيئات من ذلك المنة لن نساهم ولن نهانج وسنستمر في مقاومة كل أشكال الإرهاب والإرهابيين حتى نطهر تراب الوطن من رجسهم

أشار رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير إلى أنّ «من هنا طلبنا عدم إدخال البضائع الفاسدة والأدوية المزورة»، مشيراً إلى أنّنا «أول من اتخذ قرار تجميد عضوية الشركات المخالفة»، مضيفاً أنّ «حماية المواطن اللبناني وسلامته وحماية الاقتصاد، هما مبدآن لا يتناقضان»، لافتاً إلى أنّ «المسؤولية تكون من خلال طرح حلول وليس طرح مشاكل والتسبب بالمزيد».

كلام شقير جاء خلال اجتماع اقتصادي موسع عقد أول من أمس في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، خصّص ليبحث ملف سلامة الغذاء، وضم الهيئات الاقتصادية، والنقابات العاملة في مجال الغذاء، والصحة، والاقتصاد، والتجارة، والسياحة، والزراعة، والصناعة، والبيئة، وبدعوة من شقير.

واعتبر شقير أنّ «الراي العام اللبناني وأصحاب المؤسسات فريق واحد لديه مطالب من الدولة والكثير من الأسئلة، فهل أنّ تطبيق القانون سيكون موسعياً؟». وأضاف: «قبل التطبيق الحرفي للقوانين، نسأل هل أنّ المؤسسات تمتلك الإمكانيات الكافية والمعرفة المطلوبة؟ جميعكم تدركون حجم الفساد والترهل في إدارتنا الرسمية نتيجة الخلافات السياسية والبطافية، فهناك إجماع على ضرورة تأمين سلامة الغذاء في لبنان، نحن معكم يا أصحاب المعالي في هذه الحملة على أنّ تحقق أهدافها المرجوة. نشدد على الاستثمار من دون أن نضرب الاقتصاد الوطني وسعة لبنان في الخارج.. وتابع: «نحن اليوم في حاجة إلى حملة علاقات عامة حول العالم من أجل تلميع سمعة المؤسسات الغذائية اللبنانية. إنّ العلاقات السياسية أوصلت البلاد إلى ما نحن عليه، الخلافات حول المياه، الكهرباء، البنية التحتية، حتى قانون سلامة الغذاء الموجود في المجلس النيابي من أكثر من 10 سنوات.»

● كلمة تقولها للمواطن السوري حول الموازنة للعام المقبل؟

«أتمنى عودة الأمن والأمان إلى ربوع وطننا الحبيب الذي دفع ثمننا غالباً نتيجة تكالب قوى الشر والطغيان من قبل دول غربية واقتصادية وعربية رجعية وانداتهم المرتزقة من تكفيريين وفلاميين ومنظرين ماروسا كل أنواع القتل والإجرام والتدمير وسفك الدم السوري الغالي كل ذلك من أجل أن يهيأت هيئات من ذلك المنة لن نساهم ولن نهانج وسنستمر في مقاومة كل أشكال الإرهاب والإرهابيين حتى نطهر تراب الوطن من رجسهم

● قضايا المرأة كثيرة - وبخاصة أنها ملخت متروك المجال السياسي - لسأذا لا يتم إنشاء وزارة تلتخص بشؤون المرأة؟

«حقيقة أنا مع هذا التوجه وأدعو إلى إحداث وزارة خاصة للمرأة وتعنى بشؤون المرأة وتنظيم الأسرة إيجابياً للحد من التفجر السكاني المتزايد بإطارها وبخاصة لدى الطبقات الريفية، مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية، والمسألة التربوية والاجتماعية، وبالطالة المتزايدة، والجريمة التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، لذلك فإننا إننا من أنصار المرأة وأدعو إلى إحداث مثل هذه الوزارة عاجلاً.»

● شريحة المتقاعدین تسأل لسأذا لم يتم إدراج بند ضمن الموازنة حول الترفيع الخاص بهم؟

«إن الأنظمة والقوانين المرعية للدولة لعام 2015 موازنة إن هذه الموازنة قد تكون دون مستوى رغباتهم وانتميتهم، لكنها كافية وملئمة وتغطي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لكن المشكلة لا تكمن في بنود الموازنة وأرقامها وحجم المبالغ والاعتمادات المرصدة لها، وإنما تكمن في إجراءات التطبيق والتنفيذ والمتابعة والإنجاز على أرض الواقع، وتحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية والإنسانية، وفي السياسات الاقتصادية والتنموية والأدوات والإجراءات التي تتصل بالجوانب المالية والتفدية والاستثمارية والتمويلية والتجارية والتشغيلية والتي لا بد من أنّ تعكس في مضمونها طبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية وهنأتها الاستراتيجية، وإن تتعامل معها كواقع وإكطار قائم بالفعل كي تتمكن من استيعابه والإحاطة بتفاصيله والعمل من خلاله، انطلاقاً من الوقت ذاته لتطوير هذا الواقع لتحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية. وشعبنا الأبى الوفي ينتظر منا الكثير ويتطلع إلى غد مشرق ومستقبل أفضل معلقاً آمالاً كثيرة على هذه الموازنة وهنا يتوجب على الحكومة بذل المزيد من الجهد والإمكانات، والعمل على ترجمة آمالهم ومانيتهم إلى واقع ملموس، انطلاقاً من أرقام هذه الموا